

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: مدخل إلى البورصة

المطلب الأول: ماهية البورصة وتاريخ نشأتها

المطلب الثاني: أنواع البورصة والأوراق المالية

المطلب الثالث: وظائف وعمليات البورصة

المبحث الثاني: ماهية المؤشرات وأنواعها

المطلب الأول: ماهية المؤشرات

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات

المطلب الثالث: المؤشرات المشهورة

المبحث الثالث: تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة

المطلب الأول: تسجيل المؤشرات في البورصة

المطلب الثاني: حساب قيمة المؤشر

المطلب الثالث: استخدامات المؤشرات

خاتمة

إنّ أهم موضوع تركز عليه المؤسسات مهما كانت أنواعها وأحجامها وكيفية الحصول على الأموال لتمويل عملياتها الإنتاجية وضمان الاستقرار والاستمرارية، وقد ساد العشرينيتين الأخيرتين اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وذلك عن طريق رفعها وتميمتها بدلا إلى اللجوء إلى القروض وهذا ما زاد في أهمية البورصة، إذ تعتبر البورصة قناة من قنوات الادخار، حيث يتم جمع هذا الأخير من الجمهور وإعادة ضحه في الاقتصاد ككل كما تحتوي على عدة أدوات مالية تجلب المستثمرين وتضمن لهم الحماية من المخاطر، كالتقلبات في الأسعار، من بين هذه الأدوات العقود المستقبلية والاختيارات لمختلف أنواعها، أضف إلى ذلك مؤشرات البورصة التي كانت تستعمل لمعرفة اتجاه السوق وأصبحت هي الأخرى تباع وتشتري شأنها شأن أي ورقة مالية.

لقد عمل المختصون على إيجاد وسيلة لقياس التغيرات التي تحدث في المنتجات المالية المطروحة للبيع والشراء ومن جهة أخرى تحسين وضعية الاقتصاد وإمكانية التنبؤ بها، وهنا بدأت أهمية المؤشرات البورصية تظهر في توضيح اتجاه الأسعار في البورصة، ولكن هناك باحثون يخالفون هذا الرأي، ذلك أنّ الأدوات المالية بصفة عامة والإفراط في استعمال المؤشرات بصفة خاصة قد ساهما بقسط كبير في انهيار البورصات العالمية في سنة 1987 كما أدّى الاستعمال المكثف للمؤشرات في الاستيراد بها في المعاملات لا سيما اتخاذ القرارات الاستثمارية إلى سيطرتها على البورصات العالمية سيطرة كلية ومهدت لظهور المؤشرات المالية، ويمكننا من خلال هذا طرح الإشكالية التالية:

- ماذا نعني بالبورصة؟ وما هي أنواعها؟

- ماذا نقصد بمؤشرات البورصة؟ وفيما تتمثل استخدام هاته المؤشرات؟

وقصد الإجابة على هاته التساؤلات المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعاريف والعموميات بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يعتمد على سرد أهم مجريات التغيير في البورصة والتغيرات التي طرأت على مؤشراتنا.

لذا ارتأينا تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تحت عنوان مدخل إلى البورصة-نظرة عامة حول البورصة - تعريفها- تاريخ نشأتها- أنواعها أما المبحث الثاني فيتناول ماهية المؤشرات وأنواعها مع تسليط الضوء على أهم المؤشرات المشهورة، المبحث الثالث تطرقنا إلى جانب مهم من هذا البحث وهو كيف يتم تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة.

المبحث الأول: مدخل إلى البورصة

نظرا للأهمية الكبرى التي تتسم بها البورصة والمتمثلة في عكسها لمختلف التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية التي تحدث دوريا وفي فترات قصيرة.

فالبورصة إذا بمثابة جهاز لقياس قوة أو ضعف اقتصاد بلد ما وهذا بصفة مستمرة أو هي دائرة من الدوائر الأساسية التي تساهم في تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا باعتبارها سوقا للبضائع أو الذهب والعملات الصعبة، أو الأوراق المالية المصدرة من طرف الشركات، من أجل هذا كله كانت البورصة محل اهتمام الكثير من الدول بما فيها تلك السائرة في طريق النمو والمتخلفة.

المطلب الأول: ماهية البورصة وتاريخ نشأتها

1- ماهية البورصة:

♦ **التعريف الأول:** تعد البورصة سوقا يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لإتمام عملية تبادل من المبادلات المختلفة، ومن ثم فإن نشاط البورصة يتسع ليشمل كافة أنواع المعاملات والأنشطة التي يمارسها البشر ويحتاجون إليها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم¹.

♦ **التعريف الثاني:** البورصة هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات دورية بين المتعاملين، من أجل بيع وشراء مختلف الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو السلع الصناعية، وتؤدي كلمة البورصة معنيين هما:

1- المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون للبيع والشراء

2- مجموع العمليات التي تنعقد فيه².

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن مفهوم البورصة يتمثل فيما يلي:

تركيز رؤوس الأموال المدخرة ثم تحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل تحصل فيها الفوائد بالمضاربة بالأوراق المالية أو بيع وشراء المحاصيل الزراعية حيث يتم التعامل فيها وفق قوانين تنظم قواعد التعامل وعقد الصفقات بين البائع والمشتري.

¹ د/ شمعون شمعون: البورصة، دار همة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة 1999، ص 7.
² د/ مروان عطوان: الأسواق المالية والنقدية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 216.

2- تاريخ نشأة البورصة: تعود كلمة البورصة إلى القرن 15م نسبة إلى عائلة Vander Bourse التي كانت تملك فندقا كان يجتمع فيه التجار القادمين من فلورنسيا إلى مدينة بريج البلجيكية، والتي كان يؤمه التجار من كافة المناطق حيث تطورت التعاملات فيه، ونظرا لعدم اصطحاب التجار بضائعهم معهم كانت تتم الارتباطات في شكل عقود وتعهدات، ومن ثم استبدلت البضائع الحاضرة بالتزامات مستقبلية قائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة.

وأتى لفظ Bourse ليعبر عن المكان الذي يجتمع فيه التجار والمتعاملين معهم، لإبرام الصفقات والعقود والإنفاق الحاضر أو الآجل عليها وبالطبع كانت هناك أماكن أخرى يجتمع فيها التجار قبل هذا التاريخ ولم تكن قد سميت بالبورصات بعد، فعلى سبيل المثال كان الفراعنة في مصر يسمحون للتجار بعرض بضائعهم والاتفاق عليه وتحديد أسعارها لدى عزيز مصر حيث كان يجتمع كل التجار لديه وتتم الصفقات أمامهم، كما عرف تجار العرب نظام بورصات السلع من خلال الشيخ "بندر التاجر" وتمويلها والاتفاق لأجل عليها¹.

وأول بناء أنشأ للبورصة وعرف بهذا الاسم هو بناء مدينة Amers في بلجيكا عام 1460 وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى أنها قامت عام 1952 بنشر تسعيرة الأسعار المسجلة ثم تلتها بعد ذلك ظهور العديد من البورصات في أوروبا، حيث تعتبر مدينة Lyon بفرنسا أول من نظمت بورصات للقيم ثم جاءت بورصة تولوز بباريس عام 1549 – 1563 ثم بورصة روما بإيطاليا عام 1566 لتأتي بعد ذلك بورصة بوردو بفرنسا 8 سنوات بعد ظهور بورصة باريس ثم ظهرت بورصة أمستردام بهولندا عام 1608 وفي بال عام 1683 وفي فيينا عام 1762 أم في بريطانيا فظهرت بورصة لندن عام 1773 وفي نيويورك عام 1792 التي تعتبر أهم بورصة للقيم في العالم نظرا لحجم التبادلات اليومية.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنه في القرن السابع عشر ميلادي قام العاملون في البستنة في هولندا عقود آجلة بغية تغطية مخاطر انخفاض الأسعار.

¹ د/ شمعون شمعون: مرجع سبق ذكره ، ص 29.

المطلب الثاني: أنواع البورصات والأوراق المالية

1- أنواع البورصة: هناك أنواع عديدة من البورصات تمارس نشاطها في الدول المختلفة ويلاحظ أنه كلما كانت الدولة متقدمة كلما ازدادت وتنوعت البورصات العاملة فيها ويمكن أن تفرق بين ثلاثة أنواع من البورصات:

1-1 بورصة البضائع: وهي سوق منظم تتركز فيها المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الطبيعية ذات استهلاك كبير كالبن والقطن والقمح والسكر.....الخ. وتسمى بورصة البضائع بالبورصة التجارية وتعتبر أقدم عهد من البورصات الأخرى إذ أنها تؤسس تسيير من طرف غرفة التجارة في المكان الذي تتواجد فيه ¹، وبجدر بالذكر على أنه يتم الاتفاق عند عقد الصفقة على ما يلي:

- بالنسبة للسلعة: نوعيتها، كميتها، سعر الوحدة.
- بالنسبة للتسليم: التاريخ أو الفترة وطريقة الشحن.
- بالنسبة للدفع: نقدا أو على دفعات.

وأشهر بورصات البضائع في الوقت الحالي هو:

- بالنسبة لمادة الشعير هي بورصة ليفر بول بينغ
- بالنسبة لمادة البن هي بورصة لندن وباريس ونيويورك
- بالنسبة لمادة السكر هي بورصة شيكاغو، لفربول، كنساس سيتي.

1-2 بورصة الذهب والعمللة الصعبة: بورصة الذهب والمعادن النفيسة في سوق منظمة لها وجود مادي في قاعات خاصة حيث تتم المفاوضات حول المعادن النفيسة من قبل أعوان الصرف وتختلف أسعار هذه المعادن اختلافا كبيرا بالنسبة لمصادرها (أمريكا، روسيا، جنوب إفريقيا البرازيل وغيرها)، بسبب اختلاف طرق الحصول عليها وشحنها والتأمين عليها ودرجة الشوائب فيها، أما بورصة العملة الصعبة التي تسمى أيضا سوق الصرف فهي سوق عالمية يتم فيها تبادل العملات، كما يتم تحديد أسعار صرفها أو أسباب ارتفاعها أو انخفاضها.

المبحث الأول _____ مدخل إلى البورصة

وهي سوق تلغي أي تدخل خارجي فهي تنظم نفسها بنفسها والمتعاملون فيها ينشطون طيلة أيام الأسبوع وخلال مدة 24س/24سا.

1-3 بورصة القيم المنقولة: هي عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق ¹ أو بعبارة أخرى هي من الأسواق التي يتم فيها عرض الأموال وتداولها. إذا فبورصة القيم المنقولة المسجلة في البورصة وتمثل هذه القيم المنقولة حقوق الشركاء (أسهم) أو المقرضين على المدى الطويل (السندات).

وهي أيضا سوق منظمة يلتزم فيها المتعاملون بمراعاة القوانين واللوائح التي تنظم تعامل فيها حيث تقوم على إدارتها هيئة تتولى الإشراف على مراعاة هذه القوانين واللوائح.

2- أنواع الأوراق المالية: لما كانت البورصة سوقا والسوق يحتاج إلى منتجات للتعامل بها فإنّ منتجات البورصة هي الأوراق المالية وتعرف الأوراق المالية على أنّها تلك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية وغير الحكومية (سندات طويلة الأجل، أدونات الخزينة، أسهم الشركات العمومية...).

فالورقة المالية تعتبر صكّا وذات حق في أصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الأصل أي أنّها مستند ملكية أو دين بين حقوق ومطالب المستثمر.

بالأوراق المالية إلى جانب تحقيقها عائدا مناسباً للمستثمرين فإنّها تمنح لهم سهولة تحويلها إلى نقود عند الحاجة إذ من الممكن بيعها في البورصة والحصول على عائد من النقود وتنقسم الأوراق المالية إلى نوعين:

1-2 الأسهم:

تعريف السهم: هو عبارة عن شهادة تخوّل لمالكها الحق في ملكية جزء من رأس مال الشركة التي أصدرت هذا السهم، والأسهم قابلة للتداول والانتقال في البورصة إمّا بالطرق التجارية أو من يد إلى يد أو بالقيّد في سجل الشركة وعندما يتنازل شخص عن أسهمه تصبح الشركة مدينة للمساهم الجديد ويحل محل مالك السهم القديم في كل ماله من حقوق على الشركة وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

- حق الحصول على ما يخص السهم من أرباح وفقا للحصة المخصصة لكل سهم والمقررة توزيعها على حملة الأسهم.

المبحث الأول _____ مدخل إلى البورصة

- حقوق على أصول وموجودات الشركة تعادل نصيب كل سهم من صافي أصول الشركة أو ناتج بيع هذه الأصول بعد استبعاد حقوق الغير منها عند تصفية الشركة وهو ما يعادل تقريبا نصيب السهم من رأس المال.
- حق الحصول على بيانات ومعلومات دورية عن موقف الشركة المالي، وعن نتائج أعمالها.
- حق حضور الجمعيات العمومية سواء العادية أو غير العادية ومناقشة ما يعرض فيها وطرح الملاحظات والاقتراحات وحق التصويت على مشروعات القرار المعروضة.
- إذن فالسهم مستند ملكية ومن ثم فليس له تاريخ استحقاق فمسؤولية حامله محدودة بقيمة السهم ولا يحق له المطالبة بالأرباح إلا إذا قررت الإدارة توزيعها.
- أنواع الأسهم: وتنقسم الأسهم إلى ثلاث فئات:
 - أ- أسهم من حيث الشكل:

أ-1 السهم الاسمي: هو الذي يحمل اسم حامله ويحتوي على البيانات التالية:

- اسم ولقب وصناعة وموطن وجنسية المساهم - نوع ورقة الأسهم التي يمتلكها - نوع الشركة وعنوانها ورأس مالها ومركزها التجاري- عملية التنازل التي تمت وتاريخ حدوثها.

أ-2 السهم لحامله: هو الذي لا يذكر فيه اسم المساهم ويعتبر حامله مالكا له بسبب حيازته المادية التي تعتبر قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية في سند الملكية ويحصل التنازل عن السهم لحامله بتسليمه من يد إلى يد أخرى وبذلك يحصل تداوله بأقصى سرعة ويكفي مجرد تقديم السهم لإعطاء حامله حق حضور مداورات الشركة في جمعياتها العمومية والاشتراك في قسمة أموالها وأرباحها ولا تلزم الشركة بالاعتراف إلا بمالك واحد وهو الحائز له ولو حصل عليه هذا الأخير بطرق غير قانونية.

أ-3 السهم لأمر: للشركة أن تصدر أسهمها لأمر وتشتترط فيها أن تكون كاملة الوفاء أي دفعت كل قيمتها الاسمية، إذ أن الشركة لا تستطيع تعقب تداول الأسهم ولا تستطيع أن تتعرف على المساهم الأخير الملزم برصيد القيمة التي لم تدفع من أصل قيمة السهم.

ب- أسهم من حيث الحصة التي تدفع:

ب-1 السهم النقدي: هو الذي يكتب به المساهم بشرط أن يدفع قيمته نقدا ولا يصبح السهم قابلا للتداول بالطرق التجارية إلا بعد تأسيس الشركة بصفة نهائية وصدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

ب-2 السهم العيني: هو الذي يمثل حصة عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو موجودات لشركة قائمة يصادق عليه من طرف الجمعية التأسيسية فلا يجوز للشركة تسليم هذه الأسهم إلا لأصحابها إلا عند تسليم الخدمات التي تقابلها وتعتبر قيمتها مدفوعة بكاملها.

ج- أسهم من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها:

ج-1 السهم العادي: هو سهم يمثل ملكية جزء من رأس مال الشركة ويتمتع حامله ببعض الحقوق منها: - الحق في نقل ملكية السهم إلى شخص آخر بالبيع أو التنازل.
- الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها
- حق التصويت في الجمعية العمومية.

ج-2 السهم الممتاز: هو ورقة مالية تشبه السهم العادي¹، ويختص السهم الممتاز دون غيره ببعض المزايا ويطلق عليه اسم سهم الأولوية أو الأفضلية، ويتخذ الامتياز الممنوح لهذا السهم إحدى الصور التالية:- منح حامله حق الأولوية في الأرباح - لحامل السهم الممتاز الأولوية على حملة الأسهم العادية عند تصفية الشركة فتستوفي قيمة الأسهم الممتازة بالأولوية.

ج-3 سهم التمتع: هو ذلك الصك الذي يتسلمه المساهم عندما يستولي على كل القيمة الاسمية لسهمه ويشترط لإعطائه هذه الأسهم أن يكون مصرحا بذلك القانون التنظيمي للشركة.

2- السندات:

تعريف السند: هو عبارة عن جزء من قرض تصدره الشركة المفترضة أو دولة أو هيئة مقترضة ويتم طرحه للاكتتاب فيه من جانب المقترض على المقرضين الذين يرغبون في إقراض هذه

الشركة أو هذا المقترض، والسند هو بمثابة تعهد بسداد مبلغ معين في تاريخ معين بمعدل فائدة محددة.

المبحث الأول _____ مدخل إلى البورصة

مثال: سند شركة سونا طراك: 100.000.00 نسبة الفائدة 13% في سنة 2003.

فعندما تشتري هذا السند ستحصل على ورقة تعطيك الحق في الحصول على 13000.00 كفاية في التاريخ المتفق عليه سوف تحصل على مبلغ 100.000.00 إضافة إلى الفائدة إذن تعبر السندات عن علاقة مديونية ودائنية بين طرفين، فمصدر السندات طرف مدين، والمكاتب في السندات طرف دائن وأهم جوانب السندات ما يلي:

1- يتعهد المقترض بدفع سعر فائدة معلوم مقدما ومحدد بتاريخ استحقاق معين بصرف النظر عن تحقيق الشركة أرباحا أم لا.

2- كما يتعهد بسداد قيمة السند في تاريخ الاستحقاق.

2- أنواع السندات: يمكن تمييز عدة أنواع من السندات وهي كالتالي:

أ- السند المستحق الدفع أو الوفاء بعلاوة إصدار: لكي نشجع المدخرين على الاكتتاب تعمد الشركة إلى إصدار سندات تمنح للمكاتبين فيها بعض المزايا ترغيبا لحاملي رؤوس الأموال وحثا لهم على الادخار فتصدر سندات بمبلغ معين يسمى سعر الإصدار على أن تقرر رد هذا المبلغ في ميعاد الوفاء مضافا إليه مبلغ آخر يسمى علاوة.

ب- سند النصيب: النصيب هو مبلغ يمنح إلى حملة السندات التي تعينهم القرعة ولا يجوز إصداره إلا بإذن الحكومة.

ج- السند ذو الاستحقاق الثابت الصادر بسعر الإصدار: وهو السند العادي ويستعمل في القروض قصيرة الأجل ويعطي فائدة مرتفعة.

د- السند المضمون: لكي تحصل بعض الشركات على حاجاتها من الأموال تعمد أحيانا إلى اجتذاب رؤوس الأموال بتقديم ضمانات عينية للوفاء بالقرض كأن ترهن عقاراتها أو بعضها رهنا تأمينيا.

هـ السندات الحكومية: يقصد بالسندات الحكومية تلك التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في الميزانية وينظر المستثمر إلى الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة على أنها أكثر جاذبية نظرا لتضاؤل مخاطر التوقف عن السداد أو مخاطر تأجيله.

المبحث الأول مدخل إلى البورصة

المطلب الثالث: وظائف وعمليات البورصة

1- وظائف البورصة: تؤدي أسواق الأوراق المالية عددا من الوظائف سواء للمستثمر الفرد، أو لشركات الأعمال أو الاقتصاد الوطني:

(أ)- **التعامل في الأوراق المالية:** إنّ أول وظيفة في سوق الأوراق المالية، هي بيع وشراء الأسهم وسندات الشركات الخاصة والحكومية كما أنّها تحقق السعر الحقيقي للأوراق شروط العلانية في عقد الصفقات وفي تسجيل الأسعار في مكان ظاهر ونشرها في النشرة اليومية بعد مراجعتها من قبل اللجنة المختصة، كل ذلك يعطي للسوق قوتها ليضمن سلامة العمليات التي تعقد بها.

(ب)- **استثمار رؤوس الأموال:** يمتاز الاستثمار في سوق الأوراق المالية بمرونة التعامل في السوق وسهولة البيع والشراء مقارنة بصعوبة الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية أو العقارات كما يتميز بإمكان استثمار أي مبلغ كبيرا كان أو صغيرا، ولأي مدة طالت أو قصرت كما لا يتطلب الاستثمار في الأوراق المالية أي خبرة خاصة ففي مقدور أي شخص استثمار أمواله في أسهم أي شركة زراعية كانت أم عقارية ويستفيد من نجاحها بصرف الأرباح كما يستفيد من ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة تقدم أعمال الشركة.

أخيرا يمتاز الاستثمار في الأوراق المالية أنّه يتيح الفرصة لتنويع الاستثمار إذ يمكن توزيع رأس المال المستثمر في سندات حكومية وفي أسهم شركات صناعية أو عقارية هذه الميزة تضمن عدم ضياع كل رأس المال في حالة فشل المشروع الوحيد الذي يركز فيه المستثمر رأسماله.

(ج)- **تشجيع الادخار وتجميع الأموال:** من المعلوم أن المدخر لا يستبدل نقوده بسلع أو خدمات لإشباع رغبة عاجلة، إنّما ليستفيد بها في سد حاجة للمستقبل وهناك وسائل متعددة لتشجيع الادخار منها: الإعفاءات الضريبية، تشجيع إنشاء مؤسسات التوفير وشركات التأمين وصناديق التوفير،

أي نشر الوعي الادخاري بين أفراد الشعب وتوجيهه إلى سوق الأوراق المالية عن طريق إذاعة أسعار الأوراق المالية ونشرها، كل ذلك من أجل توجيه الأنظار إلى التعامل في شراء الأسهم والسندات وجذب مدخرات الشعب وذلك يتيح للدولة تنفيذ الكثير من المشروعات الإنتاجية التي تعود فائدتها على الجميع علاوة على الفائدة التي يتمتع بها المكتتبون.

المبحث الأول _____ مدخل إلى البورصة

(د)- **توجيه الاستثمار:** عندما يقل سعر الفائدة بالبنوك عن الفائدة التي تقلها الأوراق المالية يسحب الجمهور ودائعه من البنوك وتنتقل رؤوس الأموال من البنوك إلى سوق الأوراق المالية والعكس بالعكس عند زيادة معدل الفائدة.

(هـ)- **خلق رؤوس أموال جديدة:** يضع المستثمر أوراقه المالية لدى البنوك يمكنه الاقتراض بضمانها مبلغا لشراء أوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة تقل غالبا عن الفائدة التي تقلها الأوراق وعندما يشتري المستثمر أوراق جديدة وترتفع أسعارها يزيد رأسماله الحقيقي.

(و)- **ضمان سيولة أموال المستثمرين:** البورصة هي وحدها التي تيسر للمستثمرين سبيل التخلص من الأسهم بالبيع وبذلك يستطيع أن يسترد أمواله، أما إذا استثمر أمواله في إحدى الشركات وكانت في حالة ضيق مالي لا يستطيع المستثمر أن يطلب من الشركة استيراد أمواله لأنها تحولت إلى موجودات ثابتة تتمثل في الأراضي والآلات ومواد أولية.

2- عمليات البورصة: تنقسم عمليات البورصة سواء في البيع أو الشراء إلى عمليات عاجلة وعمليات آجلة.

أ- **العمليات العاجلة:** وتتميز بأنها تتم فورا فيجري دفع الثمن واستلام الأوراق المالية موضوع الصفقة حالا أو خلال فترة وجيزة جدا، يجب أن تتضمن أوامر البورصة في العمليات العاجلة العناصر التي من شأنها أن تعين بكل وضوح الصفقة كبيان نوع وصفة الورقة المالية وكمية الأوراق المالية المطلوبة أو المعروضة وتحديد السعر الذي يرغب المتعامل في البورصة أن ينفذ أوامره بموجبه، ويجري تحديد نوع الورقة المالية موضوع الصفقة بكل دقة (أسهم عادية، أسهم تمتع، أسهم امتياز) أو سندات قروض.

أما أسعار الأوراق المالية فيحددّها قانون العرض والطلب نظراً لتوفر حريّة المنافسة ، يعتمد المضاربون في البورصة إلى شراء الأوراق المالية بالسوق العاجلة ويعتمدون إلى بيعها عند تحسن السوق للحصول على الربح الناتج عن بيعها مرة ثانية وبإمكانهم أيضاً جمع الهدفين معا فيحصلون على الفوائد لدى بقاء هذه الأوراق بحوزتهم وعلى الأرباح لدى بيعها مجدداً عند تحسن أسعارها. إذا كان المضارب يمتلك كمية كبيرة من الأوراق المالية تخوله أن يعقد صفقاته في السوق الآجلة فهو يفضل دوماً أن يبيع في السوق الآجلة بأسعار أعلى من أسعار السوق العاجلة ويجري إعادة

المبحث الأول _____ مدخل إلى البورصة

إعلام العميل بالصفقات المعقودة لحسابه من قبل السمسار خلال 24 ساعة من إغلاق البورصة فإذا لم يعترض العميل على الصفقة بعد تبليغه هذا الإشعار اعتبر الأمر مبرماً وترتب عليه إبرام الصفقة.

ب- العمليات الآجلة: تتميز العمليات الآجلة في أنّ دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية لا يتمّان لدى عقد الصفقة بل بعد فترة تُعين مسبقاً تدعى موعد التصفية وتجرى هذه التصفية عادة في كل شهر مرة، وكذلك قبل آخر جلسة من جلسات البورصة حيث تسوى الصفقات نهائياً بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية بيّعا وشراء، ويتم دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية فعلياً خلال عدة أيام من تاريخ التصفية ولما كان دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية في العمليات الآجلة يتم بعد فترة يختلف بدءها حسب الاتفاق المعقود بين الطرفين، فإنّ أنظمة البورصة اشترطت على المتعاملين في السوق الآجلة تقديم تأمين مالي حتى إبرام الصفقة نهائياً بشكل لا يلحق الضرر بأحد المتعاقدين.

المبحث الثاني:

ماهية المؤشرات وأنواعها:

ظهرت المؤشرات وتكورت عبر الزمن ابتداء من القرن 19م مثل مؤشر داو جونز الذي ظهر لأول مرة سنة 1884م، حيث كانت تستعمل كوسيلة تعكس اتجاه السوق المالية وسلوكها، إلا أن المؤشرات عرفت قفزة نوعية في فترة الثمانينات للقرن 20م، إذ انتقلت من مجرد أداة تعكس صدق اتجاه السوق المالية وسلوكها إلى أداة من الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية كتداول الأوراق المالية العادية الأخرى، حيث كان أول تداول سنة 1990م.

المطلب الأول: تعريف المؤشر

المؤشرات الاقتصادية أدوات يستخدمها الاقتصاديون للوقوف على الحالة التي عليها اقتصاد الدولة، تفيد المؤشرات في التعريف السريع على ما يجري بسوق الأسهم والسندات، وتعتبر المؤشرات من الناحية القيمية، متوسطات وأرقام قياسية وبذلك فهي تعطي المتوسط السوقي لأسعار الأسهم سواء كان مرجعا أو غير مرجع لسعر السهم المعبر عن مجموعة من الأسهم والأرقام القياسية هي قيم مجردة من الوحدات النقدية أو وحدات القياس الأخرى.

إذن الرقم القياسي أو المؤشر الممثل به هو عبارة عن معدل أو نسبة من المتوسطات الخاصة بمختلف الأوراق المالية، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية للأرقام القياسية تعد من ذات القاعدة من المعلومات بهدف أن تكون هذه الأرقام القياسية صالحة للمقارنة، لذلك يتم اختيار فترة ماضية والتي تعتبر بمثابة سنة الأساس والتي منها تحسب القيم الأصلية للرقم القياسي ومعه ننتقل إلى فترة مستقبلية¹.

التعريف الأول: مما سبق تقديمه يمكن أن نعرف المؤشر على أنه أداة تستعمل للتعرف على اتجاهات وسلوك السوق المالية بصدق، أو كأداة لقياس التغيرات في الأسعار ومحاولة التنبؤ بها من خلال استخدام المؤشرات.

المبحث الثاني: ماهية المؤشرات وأنواعها

التعريف الثاني: المؤشر هو معدل موزون على مجموعة من الأسهم والسندات وبهدف قياس أداء البورصة وتطوراتها¹.

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات

فبالرغم من أنَّ عشرية الثمانينات من القرن الماضي تعتبر عشرية تطور المؤشرات إلا أنَّ هذه الأخيرة قد ظهرت في القرن 19 كمؤشر داو جونز الذي نشر لأول مرة سنة 1884م، في الوقت الذي كان المستثمر يبحث عن وسيلة تعكس سلوك السوق المالية بصدق، وحتى الآن مازال ذلك المستثمر في الأوراق المالية المختلفة وجها لوجه مع عدد أكبر من المنتجات المالية المعقدة المطروحة للبيع والشراء، تتغير في اتجاهات مختلفة وبمستويات متفاوتة من فترة لأخرى وبالتالي مازال بحاجة إلى تلك الأداة لقياس التغيرات في الأسعار ومحاولة التنبؤ بها، من هنا أتت أهمية مؤشرات البورصة في توضيح اتجاه الأسعار في الأسواق المالية.

ولسوء الحظ فقد وقع المستثمر مرة أخرى في فخ تعدد المؤشرات وأوجه استعمالاتها، بالإضافة إلى تعدد المنتجات المالية ومشتقاتها، بذلك اتجه التعامل في تلك المنتجات ومشتقاتها أكثر فأكثر لأن يكون من مهمة أناس محترفين، نظرا للتقنيات المتناهية التعقد، والتي أصبحت الحياة المالية الحديثة تتصف بها، ولا سيما وأنَّ ظاهرة العولمة قد جعلت عالمنا هذا قرية صغيرة، ومن بورصات العالم بورصة واحدة.

والبورصات التي عادة ما تتكلم عنها الصحف والمجالات المتخصصة هي مؤشرات البورصة وبالتحديد مؤشرات الأسهم، وهذا لا يعني إطلاقا أنَّ هناك مؤشرات البورصة فقط ولا مؤشرات الأسهم فقط على مستوى كل بورصة، فكافة المؤشرات تقريبا تستمد شكلها من المؤشرات الإحصائية والتي تنفرع من جهة إلى مؤشرات اقتصادية ومؤشرات مالية بورصية، ومن جهة ثانية تنفرع هذه الأخيرة إلى مؤشرات الأسهم (وهي الأكثر استعمالا نظرا لمدلولها الاقتصادي) ومؤشرات السندات، مؤشرات العملات وغيرها.

أمَّا من حيث الوظيفة أو الهدف تنقسم المؤشرات إلى:

المبحث الثاني ماهية المؤشرات وأنواعها

أ- **مؤشرات عامة:** تهتم بحالة السوق ككل أي تقيس اتجاه السوق بمختلف القطاعات الاقتصادية ولذلك تحاول أن تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة المعنية، خاصة إذا كانت العينة تتكون من جميع الأسهم المتداولة، وأن جميع القطاعات ممثلة تمثيلاً يعكس مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي مثلاً، عندئذ يقال أن البورصة هي المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة.

ب- **مؤشرات قطاعية:** حيث تقتصر على قياس سلوك السوق بالنسبة لقطاع معين كقطاع الصناعة أو قطاع صناعة النقل أو قطاع الخدمات أو غيره من القطاعات، ومن الأمثلة على هذه المؤشرات مؤشر داو جونز لصناعة ومؤشر ستاندرد اندبور للخدمات العامة ومؤشر النفط والغاز.....الخ.

ج- **مؤشرات الأسواق:** إذا كانت الدولة تتوفر على سوق ثانية تتداول فيها أسهم الشركات المتوسطة الحجم، فإنه يمكن حساب مؤشر تلك السوق، وذلك بقصد معرفة اتجاهها ونفس الشيء إذا كانت تتوفر على سوق ثانية لتداول أسهم الشركات الصغيرة ومن حيث إمكانية تداولها تنقسم المؤشرات إلى:

ج-1 **مؤشرات متداولة:** إذ تجاوز عدد هذه المؤشرات التي تتداول في بورصات خاصة بها 30 مؤشر بحلول سنة 1990، وذلك بالرغم من أن أول بورصة من هذا النوع قد فتحت في كنساس سيتي بالو.م.أ سنة 1982 وكمثال على ذلك: مؤشر **Nikkei 225** ومؤشر **Nasdaq 100**

ج-2 **مؤشرات غير متداولة:** وهي مؤشرات لا تتداول في البورصات مثل: مؤشر داو جونز وكافة مؤشرات البورصات العربية.

وعليه يمكن القول أن هناك العديد من المؤشرات المختلفة، سواء من حيث طريقة الحساب أو الهدف أو القابلية، أو الجهة المشرفة، أو معيار آخر إلى درجة أن تنوع وتطور المؤشرات قد وصل إلى إنشاء مؤشرات المؤشرات.

المطلب الثالث: المؤشرات المشهورة

تقوم البورصات في القارات الخمسة بنشر عدد هائل من المؤشرات البورصية، غير أنّ الذي اشتهر منها قليل نسبياً، نذكر منها الأهم فقط فيما يلي:

1- مؤشر داو جونز: Dow Jones

يعد مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة أقدم المؤشرات وأكثرها شيوعاً إذ نشر لأول مرة في صحيفة وول ستريت سنة 1884م وذلك باسم الشخص الذي صممه وهو تشارلز دو الذي أصبح فيما بعد محور للصحيفة نفسها، وقد قام المؤشر في البداية على عينة مكونة من 9 أسهم لتسع شركات صناعية، ارتفع حجمها إلى 12 سهم في 26 ماي 1896 ثم إلى 20 سهم في 1916م وفي عام 1928م ارتفع حجم العينة ليصل إلى 30 سهم ومنذ ذلك التاريخ لم يضاف أي سهم إلى العينة وتمثل تلك الأسهم 30 شركة أي بمعدل سهم لكل شركة، تتسم هذه الشركات بارتفاع قيمتها السوقية وبضخامة الحجم وعدد المساهمين.

وعلى الرغم من الشهرة العالمية والاستعمال المكثف لهذا المؤشر إلا أنّه يحسب كأبي وسيط حسابي، أي يجمع أسعار 30 شركة صناعية أمريكية وتقسم على عددها.

2- مؤشر بورصة نيويورك لكافة الأسهم:

لقد جاء هذا المؤشر أساساً لتغطية النقص أو بالأحرى للإجابة عن النقد الموجه لمؤشر داو جونز بالإضافة إلى ذلك أرادت السلطات إنشاء مؤشرها لكافة الأسهم المتداولة لتوفير وسيلة لقياس اتجاه الأسعار في السوق بكل أمانة، لهذا قامت في سنة 1965 بإنشاء هذا المؤشر بالإضافة إلى أربع مؤشرات فرعية خاصة بقطاعات الصناعة، النقل، الخدمات العامة والقطاع المالي.

من الناحية التاريخية هذا المؤشر متوفر منذ 7 جانفي 1939م إل 28 ماي 1964م بمعدل مرة كل أسبوع أي قامت سلطات البورصة بتوسيع حسابه إلى ذلك التاريخ كما يتوفر على معدل يومي منذ 28 ماي 1964م حسب أسعار الإغلاق، أمّ المؤشرات الفرعية الأربعة فمتوفرة منذ 31 ديسمبر 1965م وفقاً لأسعار الإغلاق أيضاً.

3- مؤشر ستاندر اندبور 500:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في التعريف الأول فإنّ هذا المؤشر يمتاز بـ: بكونه أشمل من مؤشر داو جونز كما يمتاز بكونه موزونا على أساس القيمة. على الرغم من توجيه بعض الانتقادات إليه مثل تأثره بالشركات الكبرى وتحيزه لها، يبقى من أهم المؤشرات الشائعة الاستعمال لدى المتعاملين كما يعتبر من بين المؤشرات التي تحاول أن تعكس اتجاه الأسعار بصدق.

4- مؤشر فالويلالين 1400 Value Line:

أنشئ هذا المؤشر في الـ 10 من أيلول 1963م بعينة تتكون من 1400 شركة مقسمة على مختلف القطاعات كما يلي: 1217 شركة صناعية، 154 شركة تابعة لقطاع الخدمات و 29 شركة لقطاع النقل، أعطيت له قيمة 100 في سنة الأساس (30 جوان 1961) وهو موزون على أساس السعر وبالتالي يعدل كلما كان هناك رفع برأس المال أو غيره من العمليات المالية.

5- مؤشر فاينانشل تايمز (بورصة لندن) (FT-SE100):

أنشئ هذا المؤشر في 30 ديسمبر 1983م للاستجابة لاحتياجات المتدخلين إلى مؤشر ممثل لاتجاه البورصة البريطانية وفي نفس الوقت يمكن حسابه بسرعة، رأت السلطات البورصة أنّ العدد 100 هو العدد الأمثل من الأسهم المكونة لهذا المؤشر إذ يمكن أن يمثل تلك البورصة ويتم حسابه بسرعة.

لقد أنشئ هذا المؤشر لتغطية النقص الذي يمتاز به مؤشر فاينانشل تايمز للشركات الصناعية الذي تتكون عينته من 30 شركة فقط تابعة كلها لقطاع الصناعة، كما تتوفر بورصة لندن على مؤشرات تايمز بكافة الأسهم الذي نشر حوالي 704 سهم في سنة 1989م، فلقد أعطيت له القيمة 1000 نقطة في سنة الأساس (30/12/1983)، وأصبح بعد ذلك يتداول في كل من سول العقود المستقبلية.

6- مؤشر كاك 40 (بورصة فرنسا): CAC40

وهو الأكثر شهرة واستعمالا بحيث يغطي 40 مؤسسة سنة الأساس (1991) ويمكن القول أنّ المشرفين عليه يرجون من إنشائه توفير معلومات دقيقة قدر الإمكان وفي أسرع وقت عن اتجاه البورصة الفرنسية لتلبية احتياجات المتعاملين بالنظر للعينة التي تكون المؤشر نجد أنّ الشركات مقسمة إلى 8 قطاعات رسمية:

1- المنتجات القاعدية

2- قطاع البناء

3- التجهيزات

4- سلع استهلاكية معمرة

5- سلع استهلاكية غير معمرة

6- مواد غذائية

7- الخدمات

8- مؤسسات مالية

على العموم يحتوي مؤشر كاك 40 على أهم الشركات الفرنسية.

7- المؤشرات اليابانية:

يوجد بالبورصات اليابانية خاصة منها بورصتي طوكيو وأوساكا حيث يحاول كل منها أن يعكس وضعية تلك البورصات واتجاهاتها. ويتكون مؤشر نيكاي الذي أنشئ سنة 1950م من 225 شركة يابانية كبيرة فبالرغم من شهرة هذه المؤسسة إلا أنّ طريقة حسابه جعلت العديد من الملاحظين يشك في مصداقية تمثيله لاتجاه الأسعار في البورصات اليابانية فهو يحسب بجمع أسعار الـ: 225 شركة ويقسم المجموع على عددها، أي هو بكل بساطة الوسط الحسابي للعينة المكونة له.

9- المؤشرات الألمانية:

يوجد العديد من المؤشرات الألمانية أشهرها (فازا و داكس) أي: (Fas and Dox) يتكون المؤشر Fas من أسهم حيث وصلت قيمته في 30 جانفي 1990 إلى 761.48 نقطة أما المؤشر Dox فيتكون من 300 سهم وهو شبيه بمؤشر كاك 40 الفرنسي.

المبحث الثالث: _____ تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة

المبحث الثالث:

تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة:

المطلب الأول: تسجيل المؤشرات في البورصة

تعتبر ظاهرة تسجيل المؤشرات و تداولها في البورصات من أهم أوجه تطور الفكر المالي الحديث، بذلك أصبحت المؤشرات التي كانت من قبل العوامل المستعملة في التعرف على اتجاه السوق، في الأدوات المالية التي تباع و تشتري في البورصات شأنها في ذلك شأن أية ورقة مالية عادية، الفرق هنا هو ليس تبادل الأوراق المالية المكونة للمؤشر نفسه، و إنما يتم التعامل على توقعات المستثمرين بشأن تطورات أسعار تلك الأوراق، أي يتم تداول شيء غير ملموس.

1- العمليات الآجلة على المؤشرات: هو شراء العقود المستقبلية بتلك المؤشرات، إذ يقوم

المستثمر بشراء عقود يلتزم بواسطتها بيع أو شراء للمؤشر المعني في فترة قادمة هي فترة الاستحقاق و بسعر محدد مسبقا، يتكون مقدار الربح أو الخسارة، بالنسبة لذلك المستثمر من الفرق بين سعر المؤشر الذي دفعه و بين سعره في فترة الاستحقاق.

و بذلك فإن هذا النوع من العمليات هو شبيه بعمليات التعامل الآجل لمجموعة الأوراق المالية التي تكون المؤشر، و لكن الفرق هو في تعدد العمليات في هذه الحالة الأخيرة و بالتالي ارتفاع التكاليف يتم هذا النوع من العمليات في فرنسا في السوق الآجلة العالمية لفرنسا و في بريطانيا، و تجدر الإشارة في هذا الصدد أن قيمة المؤشر تعطى بالنقاط، لكن عند تداول العقود المستقبلية، فإن كل نقطة تقييم من قبل سلطات البورصة المعنية و تعطى لها قيمة نقدية مما يسهل قيمة العقود نقدا و ليس بالنقاط إن العمليات الآجلة للمؤشرات توفر ميزان لكل من البائع و المشتري بالنسبة للبائع تضمن له عدم التعرض لخسائر كبرى، بالنسبة للمشتري فإنها توفر له فرصة زيادة الأرباح و ذلك عن طريق المضاربة.

2- الاختيارات على المؤشرات: هذا النوع من الاختيارات حيث يكون للمشتري الاختيار الحق في شراء أو بيع عقد من عقود المؤشر محدد مسبقا مقابل دفع علاوة للطرف الآخر. أي تتداول الاختيارات الأوروبية و الأمريكية و أن الاختيار يكون تسبيقا بالاختيارات التي تعقد على الأوراق المالية العادية، و نفس الشيء يمكن القول عن سعر الاختيار حيث يقدر بالنقاط لكن عند عقد الصفقات تعطي قيمة محددة لكل نقطة و بذلك يمكن للتعاملين تسديد صفقاتهم نقدا.

المبحث الثالث _____ تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة

المطلب الثاني: حساب قيمة المؤشر: إن هذه المؤشرات تختلف من حيث الكيفية التي تحسب على أساسها قيمة المؤشر، و في هذا المجال هناك مجموعة من المؤشرات تحسب قيمتها على أساس الوسط الحسابي، وهو الغالب و هناك ما يحسب على أساس الوسط الهندسي لأسعار الأسهم المكونة لتلك المؤشرات من حيث إنشائها، و عليه تختلف القرارات المتخذة على أساسها وفقا للطريقة المتبعة و بهذا الصدد سنتطرق على كيفية حساب المؤشرات بـ:

على أساس المتوسطات:

1- المتوسط الحسابي:

. يعاب على هذه الطريقة أن الأسهم ذات الأسعار المرتفعة يكون لها تأثير أكبر مقارنة بالأسهم ذات الأسعار المنخفضة.

. و إذا كان هناك فارق كبير بين أكبر وأصغر قيمة نلجأ إلى:

2- المتوسط الهندسي:

P_i : هو سعر درجة i في المؤشر (سعر السهم).

N : حجم العينة (أي عدد الأسهم التي يقوم عليها المؤشر).

3- على أساس الأرقام القياسية: يمكن حساب قيمة المؤشر وفقا لما يلي:

القيمة السوقية الحالية \times قيمة المؤشر في سنة الأساس

_____ = قيمة المؤشر

القيمة السوقية لسنة الأساس المعدلة

المطلب الثالث: استخدامات المؤشرات:

إن مؤشرات أسعار الأوراق المالية تعد أداة نافعة للتنبؤ بما ستكون عليه الحالة الاقتصادية العامة في الدولة، غير أن للمؤشرات استخدامات أخرى عديدة تهم المستثمرين الأفراد، و غيرهم من الأطراف التي تتعامل في أسواق رأس المال، و تأتي في مقدمة ذلك الاستخدامات إعطاء فكرة سريعة عن العائد المتولد من محفظة الأوراق المالية للمستثمر، و الحكم على مستوى أداء المديرين المحترفين القائمين على إدارة محفظة الأوراق المالية للمؤسسات المتخصصة في الاستثمار، كما يمكن أن تستخدم أيضا لوضع تصور عن حالة سوق رأس المال في المستقبل، هذا إلى جانب استخدامات كأساس لقياس المخاطر المنتظمة لمحفظة الأوراق المالية و فيما يلي تلك الاستخدامات.

المبحث الثالث _____ تسجيل وحساب المؤشرات في البورصة

1- التنبؤ باتجاه الأسعار في السوق: لقد أكدت دراسة قام بها المكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية غطت الفترة 1827-1960 أنه يمكن لمؤشرات أسعار الأسهم أن تستعمل في التنبؤ بالتغيير الذي من الممكن أن يطرأ على الحالة الاقتصادية وذلك قبل فترة معتبرة كما تؤكد تلك الدراسة وغيرها من الدراسات أن حركة أسعار الأسهم في البورصة لها دلالة اقتصادية، كما يمكن استعمالها في التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي لدولة معينة كما أنه من ناحية أخرى يمكن النظر إلى مؤشرات على الأمدين الطويل والقصير إذ تعكس المؤشرات الوضعية السائدة في الأمد القصير بصدق أكثر مما تعكسها على الأمد الطويل.

فعندما اشتدت الحرب التحريرية في الجزائر في الفترة ما بين أوت 1957 إلى مارس 1958 انخفض مؤشر الأسهم لبورصة باريس بنسبة 25% تقريبا أي من 5176 نقطة إلى 9074 نقطة كذلك ما حدث لبورصة نيويورك حيث انخفضت مؤشراتها مع بداية الحرب الأمريكية على العراق.

كما تستخدم المؤشرات أيضا للحد من المخاطر المالية حيث أن بيع وشراء مؤشر بالأجل أو شراء وبيع اختيار على المؤشر يعتبر من الأدوات المستعملة للاحتماء من المخاطر.

خاتمة:

حاولت السلطات العمومية في كافة البورصات العالمية وما زالت تحاول تحسين وتنظيم بورصاتها وأسواقها المالية من سنة لأخرى كلما طرأ طارئ، فالتطور السريع والعميق في علم المالية الحديثة مهد لظهور علم المؤشرات المالية التي أصبحت تسير الأسواق المالية وباتت هي ذاتها منتج مالي يتداول في البورصات الخاصة بها، ولما لهذه المؤشرات من أهمية فقد حاول الكثير من الاقتصاديين دراستها من حيث كيفية بناءها وطريقة حسابها ومدى استعمالها في التنبؤ وقدرتها على ذلك.

كما أن المؤشرات لها استخدامات عديدة تهم المستثمرين الأفراد وغيرهم من الأطراف التي تتعامل في أسواق رأس مال، وتأتي في مقدمة تلك الاستخدامات قياس مستوى الأسعار في السوق، إعطاء فكرة سريعة من العائد المتولد عم محفظة الأوراق المالية للمستثمر، والحكم على مستوى أداء المديرين المحترفين القائمين على إدارة محفظة الأوراق المالية للمؤسسات المتخصصة في الاستثمار، كما يمكن أن تستخدم أيضا لوضع تصور على حالة سوق رأس المال في المستقبل. تبقى المؤشرات لحد الآن هي الأداء الأكثر تعبيراً عن حالة السوق ورغم كل ما يوجه لها من انتقادات ويحاول المختصون في هذا المجال الحد بأكبر ممكن من نقائصها في تصوير السوق ووضعية الاقتصاد على الأمد القصير والأمد الطويل وتتوقف كفاءتها على كفاءة المعلومات التي بنيت على أساسها.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- 1- د. عبد الغفار حنفي، د. سمية قرياقص: أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 2- د. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، أسهم، سندان، وثائق الاستثمارات الخيارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 3- د. شمعون شمعون: البورصة "بورصة الجزائر" الأطلس للنشر، الجزائر، 1993.

2- المذكرات:

- 1- لزهر وناسي وآخرون: تمويل الاستثمار عن طريق إصدار الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية فرع مالية، جامعة المسيلة 2001.

منتديات التعليم الجامعي تتشرف بزيارتك لها على العنوان التالي:

www.Etudiant.alafdal.net

